تعج السجون المغربية المظلمة بمئات المعتقلين السياسيين الذين يعتبرون من خيرة المدافعين عن قضايا الشعب المغربي وطموحاته عبر مسيرة نضالية طويلة ومستمرة ضد الامبريالية والطبقة السائدة في المغرب بقوة الحراب.

حملات القمع والاختطاف مستمرة.

يرجع وجود بعض المعتقلين في السجون الى السنوات الاولى للاستقلال الشكلي ويضاف اليهم عديدون من المناضلين الذين رفعوا السلاح في وجه العملاء قبل ١٩٦٥ ؛ مثل المناضل الحلاوي ؛ أو الذين شاركوا في انتفاضة ٢٣ اذار ١٩٦٥ وما زال مصيرهم مجهولا وكذلك الفلاحون الفقراء المنتفضون هنا وهناك ضد الملاكين الكبار ؛ هذا بالاضافة الى المجموعة الواسعة من المناضلين الذين أودت بهم الى السجون محاكم مراكش والقنيطرة والبيضاء ؛ والى مجموعة واسعة من الجنود والضباط الصغار .

ومنذ الانقلاب العسكري الثاني الفاشل في عام ١٩٧٢ ؛ جن جنون الملكية ؛ فنشرت الارهاب الاسود الذي شمل كل الفئات والطبقات الشعبية : العمال ؛ الفلاحين ؛ الطلاب ؛ التلاميذ ؛ الاساتذة ؛ الموظفين ؛ المحامين والقادة الوطنيين وضد كل المنظمات السياسية والنقابية المناضلة . وكانت النتيجة آلاف من المعتقلين وعشرات التصفيات .

ان الادهى في الامر ؛ ورغم خرافة الانفتاح ؛ فان ٤٠٠٠ مناضل ينتمون للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ما يزالون يقبعون في سجون الملك بدون محاكمات ؛ هم ومناضلون اخرون من بينهم مسؤولو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ؛ الذي حله النظام تعسفيا في عام ٧٣ .. بل ان عهد الانفتاح قد دشن « بحفلة » اعدامات ؛ وبحملة شرسة من أشرس حملات الاعتقال والاختطاف التي شملت ما يزيد عن المائة مناضل .

ومنذ تشرين الثاني الماضي ؛ أقدم النظام الاتوقراطي الملكي على شن حملة قمع شرسة ؛ بلغت حوالي ١٥٠ مناضلا . ان هذا الارهاب الرهيب قد زاد من عزلة النظام عن الجماهير الشعبية حيث انه لا تكاد توجد عائلة شعبية لم يمسها القمع من قريب أو بعيد ، الشيء الذي فجر سخطها ضد النظام . وبالفعل فان شعار اطلاق سراح المعتقلين السياسيين ما زال شعارا مطروحا ومرفوعا في كل المظاهرات والاضرابات وتضعه القوى التقدمية على جدول أعمالها اليومي فعلا .

وما فتيء المعتقلون السياسيون الصامدون في سجون الرجعية يفجرون المعركة تلو الاخرى ؛ ويخوضون اضرابات بطولية عن الطعام احتجاجا على أوضاعهم السيئة ومطالبين بمحاكمتهم أو اطلاق سراحهم .

وفي المدة الاخيرة ؛ قام معتقلو سجن القنيطرة باضراب عن الطعام احتجاجا على التعسف الذي تعرض له أحد زملائهم كما قامت عائلات المعتقلين بسجن عين قادوس بفاس بالاحتجاج ضد مضايقات وتعسفات ادارة السجن . وفي نفس الاتجاه ؛ أصدرت مجموعة من معتقلي الاتحاد الاشتراكي عريضة تطالب بوضع حد للوضعية غير القانونية التي يوجدون فيها .

اختطافات جديدة

وحمل العدد الاخير من مجلة « ٢٣ مارس »، المغربية نبأ اختطاف ما يزيد عن ١٠٠ مناضل من مناضلي الحركة التقدمية المغربية خلال الشهرين الاخيرين ؛ في حين تجاهلت الصحافة الرسمية للاحزاب الاصلاحية الحديث عن حملة القمع الجديدة .

تم ذلك في الوقت الذي مثل فيه ١٠٥ مناضلا تقدميا أمام قاضي التحقيق ؛ بعد أن قضوا أكثر من سنة تحت قبضة جلادي الحكم البوليسي . وما تزال وضعية المناضل عبد اللطيف زروال مجهولة لحد الان مما يطرح سؤالا كبيرا حول مصيره .

كل ذلك ؛ في وقت يتحدث فيه الحكم الرجعي عن « المغرب الجديد » ويتحدث بعض الاصلاحيون عن الحكم « الوطني » القائم . وتأتي هذه الاحداث لتوضح زيف هذه الاوهام لتظهر بالملموس أن الطبيعة القمعية للحكم تجاه الجماهير وتجاه قواها المناضلة ؛ هي طبيعة ثابتة لم يغيرها بتاتا الصراع من أجل استرجاع الصحراء ولا الضجيج الرسمي المضخم حوله .

ان النظام الذي دشن الحملة الدبلوماسية حول الصحراء وبداه ملطختان بدماء المناضل دهكون ورفاقه والذي ختمها بعد صفقة مدريد بدماء المناضل بن جلون ؛ يعطي أكثر من دليل صارخ عن الاهداف والمرامي التي يتواخاها من خلال تصفية وقمع أشد مناضلي الحركة التقدمية والثورية صلابة .

ان موجة القمع الهستيرية التي يشنها النظام سوف تبقى كسابقاتها شهادة عار على جبينه حتى تتحرر الجماهير المغربية .

الاتفاقية العسكرية الجديدة بين واشنطن وانقره

الولايات المتحدة تؤيد الاحتلال التركي وتقسيم قبرص

اخترقت الادارة الاميركية اخيرا ؛ جدار أزمة العلاقات التي نشبت بين واشنطن وانقرة قبل أكثر من سنة رغما عن الطرفين ، بتوقيع الاتفاقية الجديدة حول القواعد العسكرية الاميركية في تركيا ؛ وقد باشرت لتوها في مباحثات اخرى في أثينا حول مستقبل القواعد الاميركية في اليونان ؛ تمهيدا لاستكمال الصفقة حول قبرص التي ادت عدة عوامل الى تعثرها ، وفي الوقت الذي يتكرس فيه تقسيم قبرص وسط مؤشرات بحل الازمات العالقة بين الاطراف الثلاثة على حساب سيادة واستقلال ومصير الشعب القبرصي الذي كان عرضة التآمر الاطلسي المتواصل ضد ارادته بالسيادة وبالحياد ؛ برفض الارتباط بتحالفات عسكرية تضمر نوايا عدوانية لشعوب المنطقة المجاورة .

لقد توصلت واشنطن وانقرة الى اتفاقية مدتها اربع سنوات ؛ تستعيد الولايات المتحدة بموجبها امتيازاتها السابقة في القواعد والمنشآت العسكرية في تركيا ؛ التي كانت قد اعلقت رسميا على الاقل ؛ في الصيف الماضي . وبذلك انتهى «الخلاف العائلي» الذي كان قد اثاره نجاح الجماعة اليونانية الضاغطة في واشنطن ؛ في حمل الكونغرس على اتخاذ قرار بحظر شحن الاسلحة الاميركية لتركيا ؛ لانها استخدمت مثل هذه الاسلحة في غزو قبرص ؛ في تموز ؛ ١٩٧٤ .

وكان الكونغرس قد اشترط لرفع الحظر وضع حد للاحتلال التركي للجزء الاكبر من الجزيرة ؛ الا انه تراجع بتحفظ ليمنح الحكومة التركية ؛ فرصة التراجع بدورها عن التعهدات التي اطلقتها مرغمة امام الرأي العام التركي . فالتنسيق الاميركي ـ التركي في المؤامرة ضد قبرص كان واضحا آنذاك ؛ ولكن الغزو والاحتلال التركي لجزء من الجزيرة قد اثار ردة فعل في كونغرس اكثريته ديموقراطية ؛ وفيه جماعة ضاغطة يونانية قوية ؛ افشل مساعي الادارة الاميركية لتفادي قرار حظر شحن السلاح للحليف التركي ؛ الذي صدر قبل ١٢ شهرا .

ولم تستطع الحكومة التركية آنذاك تلقي الصفعة من الحليف الاميركي من دون موقف تبرر فيه نفسها في الداخل في خضم موجة معاداة عنيفة للولايات المتحدة ، فهددت وكررت التهديد ، ولما لم ينفع ؛ وجدت نفسها مضطرة الى ترجمة وعيدها باغلاق هذه القواعد الاميركية ؛ وهي مدركة بأن اهمية هذه القواعد في الشبكة العسكرية الاميركية المحكمة على هذه المنطقة ؛ تجعلها ورقتها الضاغطة والرابحة الوحيدة ؛ ضد قرار الكونغرس المتعارض ورغبة الادارة .

لقد وجدت الولايات المتحدة نفسها في المأزق الذي ولدته مؤامرتها على قبرص ؛ بانفجار النزاع بين الحليفين التركي واليوناني ، وهذا النزاع ادى الى انسحاب اليونان من الجناح العسكري لحلف الاطلسي والى سيطرة تركيا على القواعد الاميركية ؛ في اراضيها ، ولكن كان متوقعا ان يزول هذا « الخلاف العائلي » بحكم ارتباط النظامين فيهما بعجلة الامبريالية الاميركية ، وكلاهما اقدم على قراره مرغما امام الرأي العام في بلاده .

وتوقيع الاتفاقية العسكرية الجديدة بين واشنطن وانقرة تعتبر الخطوة الاولى نحو تسوية الخلافات بين الاطراف الثلاث وبين تركيا واليونان ايضا .

وقد كانت قضية المفاوض القبرصي اليوناني كليريدس الذي اعفي من دوره دليلا على استعداد اثينا التام للتوصل الى صيغة تسوية لا تثير انفجارا كبيرا اقوى من ان تستطيع حكومة كرامنليس التحكم به ، فقد تبين قبل عدة اسابيع ان كليريدس كان يفاوض على مستويين ؛ مستوى علني ومستوى سري ، وانه على المستوى السري قدم تنازلا لانقرة ما كان يمكن ان يفعله لولا انه قد تم بالاتفاق مع اثينا . فقد قدم كليريدس للمفاوض القبرصي التركي مسودة مقترحات الجانب اليوناني للاطلاع عليها وابداء رأيه فيها بموجب اتفاق سري بينهما ومن دون تبليغ الرئيس مكاريوس او احدا من القيادة القبرصية اليونانية ؛ وذلك قبل عشرة ايام من الموعد المحدد لتبادل الفريقين مقترحاتهما بواسطة الممثل الخاص للامم المتحدة في قبرص .

الاتصال اليوناني :

ان « قضية كليريدس » قد كشفت عن وجود مفاوضات سرية الى جانب المفاوضات العلنية ، وكشفت دور اثينا فيها والذي يشدد على رغبة اليونان بدورها ؛ ايجاد تسوية مع تركيا تمر من فوق رأس الشعب القبرصي ، ورغم رفض الجانب التركي لتلك المقترحات الاخيرة التي قدمها الجانب اليوناني (القبرصي) مما يعني استمرار مراوحة قضية قبرص في مكانها ، وتمديدا لفرصة تركيا بتكريس احتلالها للجزء الاكبر من الجزيرة ؛ الا ان الاتفاقية الاميركية التركية العسكرية الاخيرة ، ومباشرة المحادثات الاميركية ـ اليونانية حول مستقبل القواعد في اليونان ؛ يعني ان الحلفاء قادرون برغم عدم اتفاق اثينا وانقرة على قبرص، على حل المشكلات التي نتجت عن الحرب الاهلية فيها ؛ على صعيد العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة . وبذلك تكون واشنطن قد بدأت تقطف ثمار مؤامرتها ضد قبرص بعد تخبط اكثر من سنة في مأزق مع حليفتيها .

اما النزاع اليوناني ـ التركي ؛ فان واشنطن تعمل وتتصرف على اساس انهما في النهاية ستقومان بتسوية خلافاتهما ، ان في قبرص او في بحر ايجه ؛ « حسب ما تملي عليهما مواقعهما الجغرافية وعلاقاتهما الضرورية المستمرة مع اوروبا الغربية والعالم الحر » ؛ حسب تعبير الجنرال هيغ القائد الاعلى لقوات الحلف الاطلسي في اوروبا .

وفي الواقع كان هذا التأكيد الذي كررته انقرة اكثر من مرة عندما اتخذت قرار اغلاق القواعد الاميركية

تظاهرات جماهيرية معادية للولايات المتحدة في قبرص